منهج ابن جني في توظيف الشواهد الشعرية النحوية في كتابه (اللمع) وموقف النحويين منها

دراسة وصفية مقارنة

د. رمضان خميس عباس القسطاوي

الأستاذ في كلية الآداب جامعة الملك سعود

المستخلص

إنّ العلامة ابن جني من أكثر علماء العربية أثراً في تطورها وفهم دقائقها، أفاد منه علماؤنا في القديم، ولا يزال الباحثون يقيمون الدراسات والأبحاث في فكره وعلمه، وآثاره شاهدةٌ على غزارة علمه وتنوع معارفه، ومن أشهرها كتاب (اللمع في النحو) وهو كتابٌ صغيرُ الحجم عميقُ الأثر كثيرُ النفع، وفيه أودع ابنُ جني كثيراً من أرائه بأسلوب سهل بعيد عن الغموض والتكلف، واحتجّ لما يذهب إليه بالسماع وفي مقدمته الشعر، وفي هذا البحث دراسةٌ وصفيةٌ مقارنةٌ بين توظيفِ ابن جني للشواهد الشعرية النحوية في (اللمع)، وتوظيفِ النحويين لها، توصلتُ فيه إلى جملة من النتائج منها: لم يستشهد ابن جني بشعر لشعراء من خارج حدّ الاحتجاج، وأن أكثر مواضع توظيف ابن جني للشواهد الشعرية كانت لبيان اطّراد القاعدة. وأن كثيراً من النحويين وظّفوا الشواهد الشعرية على نحو ما صنع ابن جني، وهذا لا يمنع من أن بعض النحويين وظّفها في غير ما وظف ابن جني، وقد يختلف توظيفُ ابنِ جني للشاهد الشعري في (اللمع) عنه في كتبه الأخرى.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، الشاهد، الشعري، توظيف، النحوية.

Abstract

Ibn Jinni is one of the most influential Arabian scholars in understanding the Arabic Language development and deep knowledge. Our ancient scholars had benefited from him in the old days, and modern researchers are still conducting studies and researches on his thought and knowledge, and his works are the living witness to the abundance and the diversity of his knowledge. one of the most famous of his books is (Al-Luma' fi Nahw), which can be considered to be a small book. However, the book's impact is profound and very beneficial, and Ibn Jinni had delivered many of his opinions in an easiest way, far from ambiguity and affectation. He supported his opinions with proof and evidences through listening narrations, at the forefront was his poetry. Furthermore this study includes a comparative descriptive study between Ibn Jinni using poetries as an evidence for Arabic grammar in his book (Al-Luma) and other grammarian usage of this same evidence. I had reached a number of conclusions, including: Ibn Jinni did not cite poems for poets outside the designated period. and that the most frequent use of poetic evidence by Ibn Jinni was to show the grammar consistency. Moreover, many grammarians employed poetic evidence in the way that Ibn Jinni did, and this does not mean that some grammarians had not deployed them in other than what Ibn Jinni had done, and Ibn Jinni's employment of the poetic evidences in (Al-Luma') may differ from other books.

Keywords: Ibn Jinni, Evidence, Poetic, Utilization, Grammar.

المقدمة

الحمد لله الذي عَلّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الخاتم، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثرهم وبعد...

فإنّ العلامة ابن جني من أبرز علماء العربية عبر العصور، ومن أكثرهم تأثيراً فيها، ولا يكاد يخلو كتاب في النحو أو اللغة من ذكر اسمه، وقد وهبه الله فهماً وإدراكاً، ومنحه قريحة وقّادة وذاكرة واعية حافظة؛ ففهم العربية فهماً دقيقاً، وأدرك دقائقها، وخبر أصولها، وغاص في قواعدها، و مؤلفاتُه شاهدةٌ على غزارة علمه وتنوع معارفه، وتمكنه من اللغة، ومن أشهر مؤلفاته كتاب (اللمع في النحو) وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، عظيمُ النفع، عميقُ الأثر، انشغل الناسُ به قديماً دراسة وحفظاً وشرحاً، ولا يزال يشغل حيزاً من فكر الباحثين ودراساتهم، وهذا البحث يتناولُ جانباً فيه عنونته بـ **(منهج ابن جني في توظيف الشواهد الشعرية النحوية في كتابه (اللمع) وموقف النحويين منها- دراسة وصفية مقارنة)** دفعني إلى اختياره عدة أسباب منها:

1-مكانة صاحبة العلمية، وآرائه التي تشكل قيمة عالية في النحو العربي.

2-أن ابن جني عرض في (اللمع) آراءه واختياراته النحوية في صورة واضحة بعيدة عن الإطالة بذكر الخلافات بين النحويين، فالكتاب صورة واضحة لفكره النحوي.

3-غلبة الشواهد الشعرية في (اللمع) فهي أكثر أنواع السماع التي احتج بها، إذ قاربت الثمانين شاهداً.

4-أنّ هذه الشواهد تمثل دليلاً لآراء ابن جني النحوية، فهي قمينة بالبحث والدراسة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن لابن جني منهجاً خاصّاً في توظيف الشواهد الشعرية النحوية في كتابه (اللمع) يسعى البحث إلى الكشف عنه، ومقارنة توظيفه للشاهد الشعري بتوظيف النحويين له.

وسيسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما طريقة توظيف ابن جني للشواهد الشعرية النحوية؟

2-ما القضايا التي تضمنتها هذه الشواهد؟

2-ما موقف النحويين من هذه الشواهد؟

3-ما العصور التي تنتمي إليها هذه الشواهد؟

4-ما قيمة هذه الشواهد بين أنواع السماع الأخرى؟

5-ما موقف ابن جني من الشواهد التي خالفت مذهبه النحوي؟

الدراسات السابقة:

الدراسات عن العلامة ابن جني كثيرة جداً، وأبرز الدراسات اتصالاً بموضوع البحث هي: الشواهد النحوية في كتاب اللمع في العربية لابن جني دراسة وصفية تحليلية للدكتور آدم، معتز مصطفى محمد، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2021م. وهذه الدراسة تختلف عن دراستي من ناحية الهدف والمعالجة والتناول، فالهدف من دراستي هو الكشف عن منهج ابن جني في توظيف الشاهد النحوي الشعري، والمقارنة بين تناوله له في (اللمع) وتناوله له في كتبه الأخرى، ومقارنة ذلك بتوظيف النحويين للشاهد الشعري. أما دراسة الدكتور آدم، معتز مصطفى محمد، فقد هدفت إلى التعريف بابن جني وجهوده النحوية، وإجلاء آراء العلماء حول القيمة العلمية للكتاب، وحصر الشواهد النحوية وتصنيفها بأنواعها المختلفة في اللمع، وعرض أقوال النحاة بالنقد والتحليل بإزاء آراء ابن جني في المسائل النحوية محل الخلاف. كما تختلف دراستي عن هذه الدراسة من ناحية المعالجة؛ فدراستي تُعنى بمعالجة توظيف ابن جني للشاهد الشعري النحوي، ولذا فقد انضوت تحت محاور تكشف عن مشكلة البحث وهي: المحور الأول: توظيف الشاهد الشعري لبيان اطّراد القاعدة. المحور الثاني: توظيف ابن جني الشواهد التي تخالف مذهبه النحوي. المحور الثالث: توظيف الشاهد للاحتجاج للاستعمالات النحوية واللغوية. المحور الرابع: توظيف الشاهد في الإعراب التطبيقي. المحور الخامس: توظيف ابن جني للأبيات التي تُروى بأكثر من رواية. أما دراسة الدكتور آدم، معتز مصطفى محمد، فقد

تحدث فيها في الفصل الأول عن ابن جني وكتابه اللمع، وفي الفصل الثاني تحدث عن المرفوعات وشواهدها، وفي الفصل الثالث تحدث عن المنصوبات وشواهدها، وفي الفصل الرابع تحدث عن شواهد متفرقة. كما تختلف دراستي عن هذه الدراسة من ناحية النتائج اختلافاً كبيراً، بسبب اختلاف موضوعهما والهدف منه والمعالجة.

منهج الدراسة:

وقد اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي المقارن، والمقارنة ستكون بين توظيف ابن جني للشاهد وتوظيف النحويين له. وقد جاء البحث في مقدمة، وخمسة محاور، وخاتمة، وذيّلته بثبت المصادر والمراجع كما يلي:

أولاً: المقدمة وفيها سبب اختياري للموضوع ومنهجه وخطته. ثانياً: مدخل وهو بعنوان: كتاب اللمع وأهميته في النحو العربي. ثالثاً: المحور الأول: توظيف الشاهد الشعري لبيان اطّراد القاعدة. رابعاً: المحور الثاني: توظيف ابن جني الشواهد التي تخالف مذهبه النحوي. خامساً: المحور الثالث: توظيف الشاهد للاحتجاج للاستعمالات النحوية واللغوية. سادساً: توظيف الشاهد في الإعراب التطبيقي. سابعاً: توظيف ابن جني للأبيات التي تُروى بأكثر من رواية. ثامناً: الخاتمة وقد ضمنتها أهمَّ النتائج التي توصل إليها البحث. تاسعاً: ثبت المصادر والمراجع.

والله أسأل يتقبل مِنّي هذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يحقق لي به ما رجوتُ.

مدخل

كتاب اللمع وأهميته في النحو العربي

كتاب (اللمع في النحو) لابن جني كتابٌ تعليمي كـ (جمل الزجاجي) و (إيضاح أبي علي) يعرضُ فيه ابنُ جني المادةَ العلميةَ بأسلوبٍ سهلٍ بعيدٍ عن الغموض والتكلف، يذكر فيه رأيه، ويُغفل ما عداه، يمتاز بوضوح العبارة ودقتها، والاستشهادِ للقواعد والأحكام، والبعدِ عن ذكر الخلافات النحوية.

وأهمية كتاب (اللمع) لا تخفى يقول ابن الخباز: "فإن جماعة من حفظة كتاب (اللمع) لأبي الفتح عثمان بن جني أطمعهم فيه صغرُ حجمه، وآيسهم منه عدمُ فهمه، وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبيرُ المملُّ، ومنها الصغيرُ المخلُّ، والمتوسطُ منها إمّا يُفقدُ وإمّا يَقِلُّ؛ فضمّنتُ لهم إملاء مختصراً، أقتصرُ به على توجيه مسائله، وتبليغِ وسائله..." (ابن الخباز2002م61).

وفي كلام ابن الخباز السابق ما يكشف عن أهمية كتاب (اللمع) ومن هذا: كثرةُ حُفّاظه، فعبارة ابن الخباز:" جماعة من حفظة كتاب اللمع" تُوحي بأنّ العلماء انكبوا عليه يحفظونه؛ لقيمته العالية التي أدركها علماؤنا الأوائل. وأن كثيراً من أساتذة العلم في العصور المتقدمة جعلوه المادة العلمية التي ألزموا بها طلابهم. وكثرةُ شروحه، وتنوعُها، وقد أحصى الدكتور إبراهيم بن محمد بن عباة في تحقيقه لـ (شرح اللمع للأصفهاني) اثنين وعشرين شرحاً، بين مطبوعٍ ومخطوطٍ (أبوعباة1990م 1/38-39)

ومما يكشف عن أهميته أيضاً: أنّه امتاز عن بقية الكتب التعليمية بتهذيب قواعده، وترتيبِ أبوابه، واستقرارِ المصطلح النحوي، ما أهّله لمنافسة كتابي الجمل للزجاجي والإيضاح لأبي علي، وتفوق على (جمل الزجاجي)، وحلّ محلّه في حلقات الدرس النحوي في مصر، والحجاز، واليمن، والشام مدة طويلة من الزمن. يقول القفطي عن (جمل الزجاجي):" وهو كتاب المصريين وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن انشغل الناسُ باللمع لابن جني" (القفطي1986م. 2/161)

على أنّ قيمة الكتاب من مكانة صاحبه وابن جني في العربية نسيج وحده، فهو كما قال عنه الثعالبي هو القطب في لسان العرب" (الثعالبي 1987م.1/137). فهو فارس العربية، وإمامٌ من أئمتها الأوائل، فهم نظام العربية على نحوٍ دقيقٍ، فأبدع فيها، وانشغل الناسُ بفكره قديماً، ولايزال يشغلُ حيزاً كبيراً من الدراسات اللغوية المعاصرة.

المحور الأول: توظيف الشاهد الشعري لبيان اطّراد القاعدة

تدور معاني كلمة (اطّرد) في المعاجم اللغوية حول معاني: التتابع والاستمرار والاستقامة، يقال: اطّرد الشيءُ يطّردُ اطّراداً: تبعَ بعضُه بعضاً بانتظام، واطّرد الكلامُ: إذا تتابع، واطّرد الماءُ: تتابع جريانُه، والبعيرُ المطّردُ: المتتابعُ في سيره، وفلانٌ يمشي مطّرداً: أي مستقيماً (الفراهيدي2003م3/42طرد، وابن منظور2003م3/139طرد). ويُقصدُ بالاطّراد عند

النحويين: استمرار القاعدة النحوية، أو الظاهرة اللغوية على وتيرة واحدة، لا تخرج عنها إلا في القليل أو النادر، وعكس المطّرد: الشاذ. يقول ابن جني:" جعل أهلُ علم العرب ما استمر في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً" (ابن جني1996م1/97). وأكثر مواضع توظيف ابن جني للشاهد الشعري كانت لبيان اطّراد القاعدة والحكم النحوي، ومن هذه المواضع:

يجوّز النحاة إبدال الظاهر من المضمر، وقد ذكر هذا ابنُ جني، ووظف شاهداً لبيان اطّراد هذه القاعدة فقال: "والمظهر من المضمر، نحو قولك: مررتُ به أبي محمد، قال الشاعر:

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً على جوده لضنَّ بالماء حاتمِ

(الفرزدق1987م2/297)

جر (حاتم)؛ لأنه بدلٌ من الهاء" (ابن جني1988م68).

فابن جني يذكر قاعدة جواز إبدال المظهر من المضمر، ويمثّل لها بمثال مصنوع، ثم يوظّفُ البيت لبيان اطّراد القاعدة، ويوضّحُ وجهَ الاستشهاد، فـ (حاتمِ) بدلٌ من الهاء في (جوده). وقد وظّفه في موضع آخر على نحوٍ قريبٍ من هذا؛ إذ جوّز: ضربتُ الذي قام غلامُه زيدٍ، بجر (زيدٍ) بدلاً من الهاء في (غلامه)، ووظّفَ البيت دليلاً لجواز هذا البدل واطّراده (ابن جني1988م.126-127). وقد وظّف النحويون البيت على نحو ما صنع ابنُ جني في الموضع الأول، كما عند ابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل (ابن يعيش 1986م3/69-70، وابن مالك 1990م.3/332، وابن عقيل 1998م2/433). والذي حسّن الإبدال أن القوافي مجرورة، ولو رفع لجاز، لكن سيعيبه الإقواء (العيني2010م.1671). ووظّفه الشاطبي على نحوٍ قريب من هذا؛ إذ جوّز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر وإنْ لم يفد الإحاطة والشمول، قياساً على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب في الشاهد الذي معنا (الشاطبي2007م.5/211).

ومن توظيفه الشاهد لبيان اطّراد القاعدة أيضاً أن الصحيح في (حاشا) و (خلا) في الاستثناء: إنْ سُبقا بـ (ما) فهما فعلان ينصبان ما بعدهما؛ لأن (ما) مصدرية، وهي لا تدخل إلا على الفعل. وإن لم يُسبقا بـ (ما) فهما حرفا جر يجران ما بعدهما (المرادي 562) وقد وظّف ابنُ جني شاهدين

لبيان هذا الاطّراد فقال:" وأمّا (حاشا) و (خلا) فيكونان حرفين؛ فيجران، ويكونان فعلين؛ فينصبان، تقول: قام القومُ خلا زيدٍ، وحاشا عمراً، قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إنّ به ضنّاً على الملحاةِ والشتمِ

(المرادي1992م562):

فإن قلت: ما خلا زيداً؛ نصبت مع (ما) لا غير، قال الشاعر: (لبيد1984م256):

ألّا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ"

(ابن جني1988م57-58).

فابن جني ذكر القاعدة ومثّل لها بمثالين مصنوعين، ثم وظّف شاهدين لبيان اطّرادها.

وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيتين على نحو ما صنع ابنُ جني، فقولُ لبيدٍ وظّفه أبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم على نحو ما وظّفه ابنُ جني لبيان نصب (ما خلا) لما بعدها. وزاد ابن هشام توظيفاً آخر للبيت وهو الاحتجاج لإضافة (كل) لمفرد مذكرٍ، وعود الضمير المستتر في (باطل) و (زائل) عليها مفرداً مذكراً (الأنباري1995م211،وابن يعيش1986م78/2،وابن هشام1998م313/2، 95/3-96، والسيوطي1415هـ212/2)

وزاد السيوطي توظيفه في موضعين آخرين الأول: أوضح أن الكلمة تطلق ويُرادُ بها الجمل المفيدة، ثمّ وظّف البيت في سياق الاحتجاج لهذا، ففي الحديث: "أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: **ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ**" (البخاري1442هـ42/5). والثاني: وظّف السيوطي البيت دليلاً لجواز تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه؛ لأن الاستثناء من ضمير (باطل) وهو عاملٌ في ذلك الضمير (السيوطي 1415هـ19/1، 195/2). وأمّا قول الشاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إنّ به ضنّاً على الملحاةِ والشتمِ

فقد وظّفه كثيرٌ من النحويين كما وظّفه ابن جني أيضاً، ترى هذا عند ابن يعيش والسيوطي وغيرهما (ابن يعيش48/8، والسيوطي2/210-211)، وقد وظّفه ابن جني في الخصائص على هذا النحو كذلك (ابن جني1996م1/341).ووظّفه ابن هشام للاحتجاج لجواز النصب والجر في (أبي)وتبعه في هذا المرادي (ابن هشام1998م2/258، والمرادي1992م562)

ومن توظيف ابن جني للشاهد الشعري لبيان اطّراد القاعدة أيضاً ما ذكره في دخول باء القسم على المضمر، يقول ابن جني: "والباء تدخل على كل مقسم به ظاهراً كان أو مضمراً، فالمظهر نحو قولك: بالله لأقومنّ، والمضمر نحو قولك: به لأنطلقنّ، أنشد أبو زيد: (أبو زيد1967م524)

ألا نادتْ أمامةُ باحتمالِ لِتُحْزنني فلا بكِ مَا أبالي"

(ابن جني1988م121).

فابن جني ذكر القاعدة المطّردة من دخول باء القسم على المضمر، ومثّل لها بمثال مصنوع، ثم وظّف الشاهد الشعري؛ للتأكيد على صحة هذه القاعدة المطّردة، فقد دخلت باء القسم على المضمر في (بك) والتقدير فلا وحقك ما أبالي، وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن الباءَ أصلُ حروف القسم، والإضمارُ يردُّ الأشياء إلى أصولها (المرادي1992م45). وقد وظّف النحويون البيت على نحو ما صنع ابن جني، كما عند ابن يعيش، وابن عصفور، والمالقي (ابن يعيش101/9،وابن عصفور 1998م1/550، والمالقي1975م). ووظّفه ابنُ يعيش على هذا النحو من طريق آخر؛ إذ وظّفه دليلاً على أنّ الباء أصل حروف القسم، بدليل أنه إذا أُريد القسمُ بالمضمر؛ لم يكن إلا الباء، ثم ساق البيت للاحتجاج لذلك (ابن يعيش1986م8/33-34). ووظّفه ابن جني في سر صناعة الإعراب رداً على من زعم أن الألف في (آل) بدلٌ من هاء (أهل) وليس شرطاً أن يقع البدل موقع المبدل منه في كل موضع، بدليل أن الواو بدلٌ من الباء في القسم، ولا تقع قبل المضمر كما تقع الباء. ردّ ابنُ جني هذا بأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، ولذلك جاءت الباء مع المضمر ولم تأت الواو، ثم وظّف البيت للاحتجاج لذلك. بخلاف (آل) فأنت ممتنع من استعماله في غير المواضع المشهورة التي استعملته فيها العرب، سواء أضفته إلى مظهر أم مضمر (ابن جني1985م1/104)

ومن هذا القبيل أيضاً أن ابن جني في حديثه عن إعمال المصدر وظّفَ أكثرَ من شاهد شعري لبيان اطّراد القاعدة، يقول:" اعلم أن المصدر إذا كان في معنى (أن والفعل) ولم يكن مضافاً، عمل الفعل في رفعه ونصبه.... تقول: عجبتُ من ضربِ زيدٌ عمراً.....ومن ركوب أخوك الفرسَ، قال الله سبحانه:﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربة﴾ (سورة البلد الآية14،15)...وقال الشاعر:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المقيلِ

(العيني2010م1396)

أي: أن تضرب رؤوسَ قومٍ. فإن كان فيه الألف واللام فكذلك أيضاً تقول: عجبت من الضرب زيدٌ عمراً..... قال الشاعر:

لقد علمتْ أولي المغيرة أنني كررتُ فلم أنكل عن الضربِ مسمَعا

(البغدادي1989م6/64)

أي: من أن أضرب مسمعاً. فإن أضفتَ المصدرَ إلى الفاعل، انجرّ وانتصب المفعولُ به، وإن أضفته إلى المفعول به، انجرّ وارتفع الفاعلُ، تقول: عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخبزَ، ومن أكلِ الخبزِ زيدٌ، قال الشاعر:

أفنى تلادي وما جمّعتُ من نشبٍ قرعُ القواريرِ أفواهَ الأباريق

(الأسدي1986م 60).

يُروى: أفواهُ وأفواهَ رفعاً ونصباً على ما مضى" (ابن جني1988م130-131بتصرف).

فابن جني يتحدث عن إعمال المصدر، ويوظّف الشاهد الشعري في ثلاثة مواضع لبيان اطّراد القاعدة، الموضع الأول: تحدث فيه عن إعمال المصدر غير المضاف ومثل له بمثالين مصنوعين، ثم احتج له بآية قرآنية، ثم وظّف قول المرار بن منقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المقيلِ

وقد وظّف النحويون البيت على نحو ما وظّفه ابنُ جني كما عند سيبويه، وابن يعيش، وابن عقيل (سيبويه1988م1/190،113،وابن يعيش1986م6/61، وابن عقيل1994م3/94). ووظّفه ابن الخشاب لبيان أن فاعل المصدر محذوفٌ وليس مضمراً والتقدير: بضرب نحن (ابن الخشاب1972م242). ووظّفه الأشموني لبيان أن عمل المصدر المجرد من (ال) أقيسُ من إعماله منوناً (الأشموني1419هـ2/333) ووظّفه ابن جني في المحتسب لبيان أن (مثلَ) في قراءة:﴿ فجزاءٌ مثلَ ما قتلَ من النّعَمِ﴾ (سورة المائدة من الآية 95. قرأ الجمهور (مثلُ) وقرأ السلمي (مثلَ) يراجع ابن مجاهد 1400هـ، 248) منصوب بالمصدر المنون، واحتج لذلك بالبيت (ابن جني1386هـ1/218-219)

ثم تحدث ابنُ جني عن إعمال المصدر المعرف بـ(أل) ومثّل له بمثال مصنوع، ثم وظّف الشاهد لبيان اطرّاد القاعدة وهو قول الشاعر:

لقد علمتْ أولي المغيرة أنني كررتُ فلم أنكل عن الضربِ مسمَعا

فقد نصب المصدرُ المعرفُ بـ(ال) (الضرب) المفعولَ به (مسمعا). وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيت على النحو الذي ذكره ابن جني، ترى ذلك عند سيبويه، والمبرد، وابن يعيش، وزاد ابن يعيش توظيف رواية (لحقت) مكان (كررت) لبيان أن (مسمعا) ليس منصوباً بالمصدر، بل بالفعل (لحقت) (سيبويه1998م1/192-193، والمبرد1994م1/152،ابن يعيش1986م6/64). ووظّفه السيوطي لبيان أن إعمال المصدر معرّفاً أقلُّ من إعماله منوناً (السيوطي1415هـ3/47).

ثم تحدث ابن جني عن إضافة المصدر للفاعل ونصب المفعول، وإضافته للمفعول ورفع الفاعل، ومثّل له بمثالين مصنوعين، ثم وظّف قول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمّعتُ من نشبٍ قرعُ القواريرِ أفواهَ الأباريق

لبيان اطّراد هذه القاعدة؛ وأوضح أن البيت يُروى برفع (أفواه) ونصبها بناء على هذه القاعدة. وقد احتج النحويون بالبيت على نحو ما صنع ابن جني، ترى هذا عند المبرد وابن الشجري وابن

عصفور، والأشموني (المبرد1994م1/156، و ابن الشجري1992م3/208، وابن عصفور 1972م1/130)، والأشموني1419هـ2/336-337). ووظّف ابن هشام رواية الرفع (أفواهُ) لبيان شذوذ إضافة المصدر إلى المفعول وبقاء الفاعل، حتى قيل إنه ضرورة، ثم عاد ووظّف البيت لبيان جواز ذلك في النثر مستدلاً بهذا البيت (ابن هشام 1994م3/212-213). ووظّف السيوطي رواية الرفع (أفواهُ) لبيان صحة إضافة المصدر إلى المفعول وبقاء الفاعل (السيوطي1415هـ3/49).

المحور الثاني: توظيف ابن جني الشواهد التي تخالف مذهبه النحوي

اختلفت طريقة توظيف ابن جني للشواهد التي تخالف مذهبه النحوي، وتعددت طرق تعامله معها، فقد يؤولها، أو يصفها بالضرورة، أو اللحن، أو يوظّفها لبيان ما خرج عن القاعدة ويشير إلى أن ذلك قليلٌ وخاص بالشعر، وقد يوظّف الشاهد لبيان ما خرج عن القاعدة من دون تأويل أو وصف.

فمن تأويله لما يخالف مذهبه النحوي: مذهب جمهور النحويين أن ظرف الزمان لا يُخبر به عن الجثة؛ لعدم الفائدة؛ إذ إن ظرف الزمان أشياءٌ تحدث وتنقضي، والموجود منها يشتملُ على كلِّ موجود فيه، والجثةُ كلُّها موجودةٌ، فلا فائدة في الإخبار عنها (الشاطبي2007م2/22). وقد تحدث ابن جني عن ذلك ووظّف شاهداً شعريّاً لبيان ما خرج عن القاعدة، وأوّله، يقول ابن جني:" فأمّا قولهم: الهلالُ الليلة، فعلى معنى: الليلة حدوثُ الهلال.... ومثله قول الشاعر:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَه يُلقحه قومٌ وَتَنْتِجُونه

(البغدادي1989م1/412)

أي: أكلّ عامٍ حدوث نعم، أو إحراز نعم" (ابن جني1988م31بتصرف).

فظاهر البيت أنّ (نَعَمٌ) مبتدأ مؤخر، و (كلَّ) ظرف زمان منصوبٌ متعلق بمحذوف خبر مقدم، لكن ابن جني يؤول البيت بما تَطّردُ به القاعدة، فيحمل البيت على حذف المضاف وإقامة المضاف

إليه مقامه، ويجعل التقدير: حدوثُ نعمٍ أو إحرازُ نعمٍ. فجعل الإخبار بظرف الزمان عن معنى لا عن جثة. وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيت على نحو ما صنع ابن جني، ترى هذا عند الفارسي، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، وغيرهم (الفارسي2004م225، وابن مالك1990م319/1، والأستراباذي1995م248/1-249، وأبوحيان2002م61/4) وغيرهم. ويرى الشاطبي أن المجوّز لوقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم العين في البيت كون المبتدأ موصوفاً (الشاطبي207م290/2-291). وسيبويه يحتج بالبيت على رفع (نَعَمٌ) لأن (تحوونه) في موضع الصفة فلا يعمل فيه؛ لأن النعت من تمام المنعوت كالصلة والموصول (سيبويه1998م128/1-129). واحتج به الزمخشري لتذكير (النعم) (الزمخشري1998م446/3).

وقد يوظّف ابنُ جني الشاهد الشعري لبيان ما خالف القاعدة، ويكتفي بوصفه بالضرورة من دون أن يذكر له تأويلاً يرده إلى أصل القاعدة، ومن ذلك قوله:" وإذا قدرتَ على الضمير المتصل؛ لم تأت بالمنفصل، تقول: قمتُ ولا تقول: قام أنا؛ لأنك تقدر على التاء. وتقول: رأيتك، ولا تقول: رأيت إياك؛ لأنك تقدر على الكاف، وربما جاء ذلك في ضرورة الشعر، قال الراجز:

إليكَ حتَّى بلغَتْ إياكا (ابن عصفور1980م261)

يريد: بلغتك. وقال أمية: (بن أبي الصلت1934م264)

بالباعثِ الوارثِ الأمواتُ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ

أي: قد ضمنهم" (ابن جني1988م77). فابن جني ذكر القاعدة ومثّل لها بمثالين مصنوعين، ثم أوضح أنه قد يأتي ما يخالفها في ضرورة الشعر، ووظّف لبيان ذلك شاهدين شعريين نسب الثاني لصاحبه، ولم ينسب الأول، ولم يذكر للشاهدين تأويلات تردهما إلى أصل القاعدة، بل اكتفى بوصفهما بالضرورة. وقد وظّف النحويون الشاهدين على نحو ما فعل ابن جني، تجد هذا عند سيبويه، وابن عصفور، وأبي حيان وغيرهم في قول حميد الأرقط:

إليكَ حتَّى بلغَتْ إياكا

(سيبويه1998م362/2،وابن عصفور1980م261،وأبوحيان2002م247/2)

ووصف ابن الشجري استعمال الضمير المنفصل هنا بالقبح (ابن الشجري1992م1/58) وتجده عند ابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، والشاطبي، والسيوطي وغيرهم في قول الشاعر:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتُ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ

(ابن عصفور1980م261، وابن مالك 1990م1/156، وأبو حيان 2002م2/247)، وابن هشام1994م1/92،والشاطبي2007م1/297، والسيوطي1415ه1/206)

ووصف ابن الشجري مجيء الضمير المنفصل في البيت بأنه قبيح (ابن الشجري1992م1/58).وإنما حكم النحاة على وضع الضمير المنفصل موضع المتصل بأنه ضرورة شعرية؛ لأن الضمائر موضوعة للاختصار، فقولك" أنا، أخصر من اسمك الظاهر، والمتصل أخصر من المنفصل، وفي الضمير المنفصل مع إمكان اتصاله، نقضٌ للغرض؛ ولذا حكموا عليه بالضرورة (السيوطي1415ه1/208). هذا وقد ذكر ابن جني الشاهدين في الخصائص في معرض حديثه عن أن العرب إذا شَبّهت شيئاً بشيء؛ مكّنت ذلك الشبهَ بينهما وعمّرت به الحال بينهما، وذكر جملة من المواضع استدل بها على ما ذكر، منها: أنهم كما وضعوا الضمير المنفصل موضع المتصل في هذين الشاهدين، وضعوا كذلك الضمير المتصل موضع المنفصل في قول الشاعر:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتِنا ألا يجاورَنَا إلّاكِ ديّارُ

(ابن عصفور1980م262)

ثم عاد ووظّف قول حميد الأرقط لبيان أن الضمير المنفصل يقع موقع المتصل على جهة القلة (ابن جني1/307، 2/194).

ومن ذلك أيضاً أن مذهب الجمهور (السيوطي1415ه1/376)أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة في باب (كان) فإن المعرفة اسمها والنكرة خبرها، وقد ذكر ذلك ابن جني فقال:" جعلت اسم (كان)

المعرفة، وخبرها النكرة، تقول: كان عمرٌو كريماً، ولا يجوز: كان كريمٌ عمراً إلا في ضرورة الشعر قال القطامي:

قِفِي قبل التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعا ولا يكُ مَوقفٌ منكِ الوَدَاعا

(القطامي1960م31):

فجعل موقفاً وهو نكرة اسمها، والوداع وهو معرفة خبرها" (ابن جني1988م37).

فذكر ابنُ جني القاعدة، ووظّف البيت لبيان ما خرج عنها، وقَدّم له بوصفه بالضرورة، وعَقّبَ عليه ببيان الشاهد ووجه الضرورة فيه.

هذا وقد ذكر النحاة أوجهاً تخرج البيت عن الضرورة التي خلعها عليه ابنُ جني منها: وصفه بالجار والمجرور (منك) وأن (موقف) مصدر نكرة، ومصدر النكرة قريبٌ من المعرفة إذا كان المصدر حسياً، وأن (الوداع) مصدر معرفته قريبة من نكرته؛ إذ هو لا يريد وداعاً معهوداً بل وداعاً عاماً، وهذا سهّل جعلَ اسم كان نكرة وخبرها معرفة (العيني 2010م1770). وقد وظّف كثيرٌ من النحاة البيت على نحو ما فعل ابن جني، (العيني2010م1770) واحتج به سيبويه لترخيم (ضباعة) والوقف عليها بالألف بدل الهاء (سيبويه 1998م243/2)وهذا البيت كثير الدوران في كتب النحو لما احتج به ابن جني، ومثله في كثرة الدوران قول حسان بن ثابت:

كأنّ سُلافةً من بيتِ رأس يكون مزاجها عسلٌ وماء

(ابن ثابت1977م71)

ولم يذكره ابن جني في اللمع لكنه ذكره في المحتسب (ابن جني1386م279/1).

ومن ذلك أيضاً أن (اللهم) من الألفاظ الخاصّة بالنداء سماعاً (السيوطي1415هـ47/2)، والأصل فيها (يا الله) والميم فيها عوضٌ عن حرف النداء المحذوف، والأصل ألّا يُجمع بينهما، يقول ابن جني:" وتقول في النداء: اللهم اغفر لي، أصله: يا الله اغفر لي، فحذفت (يا) من أوله، وجُعلت

الميم في آخره عوضاً من (يا) في أوله، ولا يجوز الجمعُ بينهما إلا أن يُضطر شاعرٌ قال: (السكري1384هـ346/3)

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا أقولُ يا اللهمّ يا اللهمَا"

(ابن جني1988م83).

فابن جني ذكر الأصل في (اللهم) وأوضح أن الأصل ألّا يجمع بين (يا) والميم في اللهم، وأن الجمع بينهما خاص بضرورة الشعر، ثم وظّف البيت لبيان مجيء الجمع بين (يا) والميم في الضرورة الشعرية. وقد وظّف البصريون البيت على نحو ما ذكر ابن جني (ابن هشام1994م31/4) ووظّفه المبرد لبيان أن الشاعر قد يضطر فينادي (يالتي) كما اضطر الشاعر فجمع بين (يا) والميم في الشاهد الذي معنا (المبرد1994م241/4-242) ووظّف الأنباري البيت شاهداً لمذهب الكوفيين الذين يجيزون الجمع بين (يا) والميم في (اللهمّ) لأنها ليست عوضاً عن حرف النداء عندهم، وإنما الأصل: يا الله أمّنا بخير، ولما كثرت في كلامهم وجرت كثيراً على ألسنتهم؛ حذف بعض الجملة فصارت: اللهم. وقد ردّ الأنباري هذا وأفسده وحمل الشاهد على الضرورة (الأنباري1995م232،234) ووظّف ابنُ جني البيت في سر الصناعة في موضعين الأول: كما وظّفه في اللمع. والثاني: وظّفه لبيان صحة مذهب أبي بكر ابن السراج وأبي إسحاق الزجاج في الجمع بين العوض والمعوض (الميم والواو) في كلمة (فمويهما) فكما جُمع بين العوض والمعوض في الشاهد الذي معنا، جُمع بينهما في (فمويهما) (ابن جني1985م419/1، 430/2) ووظّفه في المحتسب للاحتجاج لقراءة:﴿ يا حسرتاي على العباد﴾ (سورة الزمر الآية56.قرأالجمهور (يا حسرتاً) وقرأ ابن جماز (يا حسرتاىْ) وقرأ أبو جعفر (ياحسرتايْ)ابن خالويه1934م32) حيث جمع بين البدل (الألف) والمبدل منه (ياء الضمير) ويؤيد هذا الجمع بين العوض والمعوض في البيت الذي معنا (ابن جني1386هـ337/2-338).

وقد يوظّف ابن جني الشاهد لبيان ما خرج عن القاعدة ويصفه باللحن، فمذهب جمهور النحويين (الأنباري2002م371) أنه لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار، وقد وظّف ابن جني شاهداً شعرياً فيه خروج عن هذه القاعدة ووصفه باللحن، يقول:" فإن كان المضمر

مجروراً، لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: مررتُ بك وبزيدٍ، ونزلتُ عليك وعلى جعفرٍ، ولو قلت: مررتُ بك وزيدٍ، كان لحناً، قال الشاعر: (ابن السراج1996م2/119):

فاليومَ قرّبت تهجونا وتَشْتِمُنَا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ"

(ابن جني1988م74).

فابن جني يذكر القاعدة ويمثّل لها بمثالين مصنوعين، ثم يوضح أن الخروج عنها موصوفٌ باللحن، ويوظّف البيت لبيان الخروج عن القاعدة، وأنّه لحن.

وقد وظّف جمهور النحويين البيت لما وظّفه له ابن جني، ووصفوه على نحوٍ قريبٍ مما وصف، فسيبويه، والمبرد، وابن عصفور، والرضي، يوظّفونه لبيان أن ما خرج عن قاعدة العطف على المضمر المجرور موصوفٌ بالضرورة، (سيبويه1998م2/382-383، والمبرد 1997م931)، وابن عصفور1972م1/234-235،والأستراباذي1995م1/336) وزاد ابن يعيش وصفه بالقبح، وفي موضع آخر أوّل البيت على أن الواو للقسم، وليست عاطفة (ابن يعيش1986م3/78،79). ووظّفه ابن السراج على نحوٍ قريبٍ من هذا؛ إذ ذكره في سياق حديثه عن أن المضمر المجرور لا يُعطف عليه الظاهر؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصلٌ يتقدم ويتأخر عليه كما للمنصوب، فلما خالف المجرورُ سائرَ الأسماء؛ لم يجز أن يعطف عليه، ولم يُشر لإعادة الخافض، ثم أوضح أنه جاء في الشعر يعني اضطراراً، ووظّف البيت لبيان هذا الاضطرار (ابن السراج1996م2/119). ووظّفه الأنباري دليلاً لمذهب الكوفيين في جواز العطف على المضمر المجرور من دون إعادة الجار، وردّه بأن الواو في (والأيام) للعطف وليست للقسم (الأنباري2002م372، 377).

ووظّفه السيوطي للاحتجاج لمذهب الفراء في جواز زيادة (كان) وأخواتها وكلّ فعلٍ لازمٍ إذا لم ينقض معنى، واحتجَّ له بالشاهد الذي معنا، فإن (اذهب) فعلٌ زائدٌ؛ لأن الشاعر لم يُرد ان يأمره بالذهاب (السيوطي1415هـ1/382).

وقد يوظّف الشاهد لبيان ما شذّ عن القاعدة من دون تأويلٍ، لكنه يشير إلى أنه قليل وخاص بالشعر من دون تصريح، ومن ذلك أن الضمير المرفوع المتصل أو المستكن في الفعل كالجزء منه،

وعليه فلا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده بضمير آخر منفصل، إذ العطف عليه كالعطف على جزء الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنعٌ (ابن يعيش1986م77/3)، وقد عرض ابن جني لهذا فقال :" فإن كان المضمر مرفوعاً متصلاً، لم تعطف عليه حتى تؤكده، تقول: قمْ أنت وزيدٌ، ولو قلت: قمْ وزيدٌ، لم يحسن، قال الله سبحانه وتعالى:﴿ اُسْكنْ أنت وَ زَوجُكَ الجنّة﴾ (سورة البقرة الآية:35) قال:﴿فاذهب أنت وربُّك﴾ (سورة المائدة الآية:24) وربما جاء في الشعر غيرَ مؤكد قال عمر بن أبي ربيعة: (ابن أبي ربيعة1988م490)

قلتُ إذا أقبلتْ وَزُهرٌ تَهَادى كنعاجِ الملا تعسّفنَ رملا"

(ابن جني1988م73-74)

فقد ذكر ابن جني أن الضمير المرفوع المتصل إذا أُريد العطفُ عليه؛ فلابد من توكيده بضمير آخر منفصل، ومثّل لذلك بمثال مصنوع، ثم احتجّ لذلك بآيتين من القرآن الكريم، ثم وظّف الشاهد الشعري لبيان أن القاعدة قد تنخرم في الشعر، وفي كلامه ما يُشعر بأنّ ذلك موصوف بالقلة والضرورة وذلك قوله " ورُبّما جاء في الشعر".

وقد وظّف سيبويه البيت على النحو الذي ذكره ابن جني (سيبويه 1998م 397/2). وصرح ابن يعيش وابن عصفور بوصفه بالضرورة (ابن يعيش 1986م 76/3، وابن عصفور 1988م 200/1) ووصفه ابن أبي الربيع بالقبح (ابن أبي الربيع 1986م345). ويرى ابن مالك أنه لا ضرورة في البيت؛ لتمكن الشاعر من نصب (زُهرٌ) على أنه مفعول معه، فالشاعر غيرُ مضطرٍ، وعليه فالبيت محمول عنده على الجواز بقلة (ابن مالك1977م657-658) ووظّف الشاطبي البيت لبيان أن العطف المذكور بلا فاصل فاشٍ شائعٌ مشتهرٌ في الشعر، وهو مع هذا ضعيف في القياس (الشاطبي2007م5/152-153)، ووظّف ابنُ جني البيت في الخصائص لبيان أن العطف على المضمر المرفوع المتصل، أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو: قام وعمرو زيد؛ لأنه اتساعٌ في الكلام قبل الاستقلال والتمام (ابن جني1996م2/386)

المحور الثالث: توظيف الشـــاهد للاحتجاج للاســـتعمالات النحوية واللغوية

من صور توظيف ابن جني للشاهد الشعري في (اللمع): توظيفه لبيان صحة الاستعمالات النحوية واللغوية، والأكثر في هذا أن يذكر الاستعمال اللغوي، ثم يبين ما يترتب عليه من حكم نحوي، ومن ذلك: أنّ النحويين جوّزوا استعمال (كان) بمعنى (حدث) أو (وقع) ويترتب على هذا أن تكون تامة تكتفي بالمرفوع (الشاطبي2007م2/138)، وقد ذكر هذا ابنُ جني قال:" وتكون (كان) دالة على الحدث، فتستغني عن الخبر المنصوب، تقول: قد كان زيد، أي قد حدث..... قال الشاعر:

إذا كان الشِّتاءُ فأدفئوني فإنّ الشيخَ يهدمُه الشِّتاءُ

(الهروي1993م184)

أي: إذا حدث الشتاء ووقع" (ابن جني1988م38بتصرف).

فذكر المعنى اللغوي أولاً ثم أتبعه بالحكم النحوي. وهذا المعنى (حدث) أو (وقع) مما تدور حوله مادة (كَوَنَ) في معاجم اللغة، وقد ساق الفيروز آبادي البيت شاهداً لكون (كان) بمعنى (حدث) في اللغة (الفيروزآبادي 1301هـ4/260مادة (كون). والنحاة وظفوا البيت على نحوٍ مما وظّفه ابنُ جني، على نحو ما تجده عند الهروي وأبي البركات الأنباري، والشاطبي، والسيوطي (الهروي 1993م 184، الأنباري 1995م135، والشاطبي 2007م2/138، والسيوطي 1415هـ1/366)

ومن ذلك أيضاً أن النحويين جوّزوا استعمال (إنّ) حرف جواب بمعنى نعم (ابن الشجري1992م2/42)، وقد وظّف ابنُ جني شاهداً لبيان صحة هذا الاستعمال وبيان ما يترتب عليه من حكم نحوي فقال:" وتكون (إنّ) بمعنى (نعم) فلا تقتضي اسماً ولا خبراً، قال الشاعر:

بَكَرَ العواذلُ في الصّبو حِ يَلُمْنني وألومُهُنَّه (الرقيات1986م66)

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلتُ إنَّه

أي: نعم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة، وليست اسمًا" (ابن جني 1988م41)

فابن جني يجوّز استعمال (إنّ) حرف جواب بمعنى (نعم) ويوظّف الشاهد الشعري لبيان صحة هذا الاستعمال، وبيان ما يترتب عليه، ويشرح وجه الاستشهاد بالبيت.

وهذا البيت كثير الدوران في كتب النحاة، ويوظفونه على النحو الذي وظّفه فيه ابن جني، ترى ذلك عند سيبويه، وابن السراج، والمرادي وغيرهم. وما من فرقٍ إلا أن من النحوين من رأى أنها بمعنى (أجل) الجوابية (سيبويه 1998م 151/3، 162/4، وابن السراج 1996م383/2، والمرادي 1992م399)

ولم يرتض أبو عبيد القاسم بن سلام وابن عصفور توظيف البيت على النحو الذي ذكره ابن جني، فذهبا على أن (إنّ) في الشاهد ليست جوابية، وإنما هي المؤكدة الناصبة، وضمير الشأن في محل نصب اسمها، والخبر محذوف. والتقدير: إنّ الأمر كما ذكرتن، أي: قد علاني الشيب، أو يكون الضمير عائداً على القول المفهوم من (يقلن) (ابنسلام1964م271/2، وابن عصفور1998م444/1). والذي يبدو لي أن الأولى توظيف البيت لكون (إنّ) جوابية على نحو ما وظّفه ابن جني، يقوي هذا أن (الهاء) في (إنّه) ليست اسمًا كما أوضح ابن جني، يدل على ذلك: أنها لو كانت ضميراً؛ لثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف، وهذا غير حاصل يقول سيبويه:" وإذا وصلت قلت: إنّ يا فتى" (سيبويه 1998م151/3) فلم تثبت في الوصل. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فإن ضمير الشأن لا يجوز حذف خبره.

ومن ذلك أيضاً أنّه ذكر أن (أعجبني، وأحببته) في معنى واحد، وقد ترتب على هذا حكم نحوي وهو أن (يعجبه) نصب المفعول المطلق (حباً) لأنهما في معنى واحد، ثم وظّف شاهداً للتدليل على هذا قال:" أعجبني وأحببته في معنى واحد قال الشاعر:

يُعجبه السَّخونُ والبرودُ والتّمرُ حُباً ما له مزيدُ

(رؤبة1980م173)

فتنصبُ (حباً) على المصدر بما دلّ عليه (يعجبه)" (ابن جني1988م45) فذكر المعنى اللغوي أولاً، وأتبعه بذكر الحكم النحوي الذي ترتب عليه. ولما ذكره ابن جني نظيرٌ في نحو: فرحتُ جزلاً، وأشنؤه بغضاً، وقعدتُ جلوساً. وأكثر النحويين يُجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه إذا اتفقا في المعنى. والبيت وظّفه كثيرٌ من النحويين على النحو الذي ذكره ابن جني كما ترى عند ابن الشجري والأشموني (ابن الشجري 1992م 396/2، والأشموني1419هـ210/1). ووظّفه أبو حيان للاحتجاج للمعنى اللغوي، من دون أن يذكر الحكم النحوي المترتب عليه (أبو حيان1956م521).

ومن ذلك أيضاً قوله:" وأمّا (أو) فإذا كانت بمعنى (إلا أن) فإن الفعل ينتصب بعدها بأن مضمرة...تقول: لأضربنه أو يتقيني بحقي، معناه: إلا أن يتقيني بحقي. قال الشاعر:

فقلتُ له لا تبكِ عينكَ إنّما نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنعذرا

(امرؤ القيس1964م66).

معناه: إلا أن نموت فنعذرا، وتقديره في الإعراب: أو أن نموت" (ابن جني1988م92-93بتصرف).

فذكر ابنُ جني استعمال (أو) بمعنى (إلا) وما ترتب على هذا من نصب المضارع بعدها بأن مضمرة، ومثّل لهذا بمثال مصنوع، ثم وظّف الشاهد للتأكيد على الاستعمال وبيان ما ترتب عليه في المعنى والإعراب.

وقد وظّف سيبويه، والمبرد، وابن يعيش، والشاطبي والشاطبي وغيرهم البيت على نحو ما فعل ابن جني، وزاد سيبويه وابن يعيش جواز بقاء (أو) على حالها ورفع (نموت) من جهتين: الأولى: أن تشرك بين الأول والآخر. والثانية: على الاستئناف وإضمار مبتدأ ويكون التقدير: نحن نموت (سيبويه 1998م47/3، والمبرد 1994م2/26-27، وابن يعيش 7/22-23، والشاطبي 2007م6/33-34) ووظّفه الأشموني لبيان جواز استعمال (أو) بمعنى (إلا) أو (حتى)

(الأشموني1419هـ3/558). ووظّفه ابن جني في الخصائص لبيان أنه يمكن النطق بالأصل (إلا أن) إلا أنه لم يستعمل، لوجود العوض عنه وهو (أو) (ابن جني الخصائص1/263-264).

وقد يوظّف ابن جني البيت لبيان استعمال نحوي، ويبين ما يترتب عليه، ومن ذلك أن النحاة جوزوا استعمال (كان) زائدة، وقد ذكر ابن جني هذا فقال: "وقد تُزاد (كان) مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، تقول: مررتُ برجل-كان- قائمٍ، أي: مررت برجل قائمٍ. وكان زائدة لا اسم لها. وتقول: زيد كان قائمٌ، قال الشاعر:

سُراة بني أبي بكرٍ تَسَاموا على كان المسومةِ العرابِ

(الهروي1993م187)

أي: على المسومة العراب، وألغى كان" (ابن جني1988م38-39).

فابن جني جوّز استعمال (كان) زائدة، والزيادة هنا حكمٌ نحوي، وبيّن الغرض من زيادتها وهو التوكيد، ثم مثّل لاستعمالها زائدةً بمثالين مصنوعين، ثم ذكر الشاهد الشعري من دون أن ينسبه ووظّفه لبيان صحة الاستعمال، وشرح وجه الاستشهاد بالبيت، وأوضح ما ترتب على هذا الاستعمال من حكم نحوي.

هذا ومن النحاة من وظّف البيت على النحو الذي ذكره ابن جني، على النحو الذي يلقانا عند الهروي، والأنباري، وابن يعيش.

(الهروي1993م187، والأنباري1995م136، وابن يعيش1986م7/98-99). ومنهم من وظّفه للاحتجاج لشذوذ زيادة (كان) بين الجار والمجرور، كما عند أبي حيان، وابن هشام، والسيوطي (أبو حيان 1986م1186-1189، وابن هشام1994م1/257، وابن هشام 1994م1/257)، والسيوطي (السيوطي1415هـ1/381). ووظّف ابن جني البيت في سر صناعة الإعراب للفصل بين الجار والمجرور بـ (كان) الزائدة التي جرت مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيْثَاقَهم﴾ (سورة النساء الآية:155)، وقوله سبحانه:﴿ عَمّا قليلٍ لَيُصْبحنّ نَادِمِين﴾ (سورة المؤمنون الآية:40) (ابن جني1985م1/299) هذا ولا يحفظ بيت لزيادة (كان)

بين الجار والمجرور إلا هذا الشاهد الذي ذكره ابن جني (السيوطي1415هـ381/1). وقد اشترط النحاة لزيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون متوسطة بين متلازمين ليسا جاراً ومجرورًا، وزيادتها على نوعين: زيادة حقيقية لا تفيد إلا محض التوكيد، وزيادة مجازية تدلُّ على المضي ولا تعمل مثل: ما كان أحسن زيداً (ابن هشام1994م100/7). والناظر لتوظيف ابن جني للبيت يدرك ما يلي: أولاً: أن زيادة (كان) عنده من النوع الأول، فهي زائدة زيادة حقيقية، وأُلغي عملها، فلا تحتاج اسما ولا خبراً، ولا فاعلاً، بدليل قوله:" فألغي عملها". وقد ذهب إلى هذا جمهور النحويين (الهروي1993م187). ويرى السيرافي أن (كان) الزائدة لها فاعل وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، والتقدير كان هو أي: كان الكون (السيرافي1979م 367/2)ثانياً: أن زيادة (كان) عنده في البيت ليست على جهة الشذوذ، إذ لم يُشر إلى ذلك، بل وظّف البيت لبيان جواز الاستعمال، وليس لبيان شذوذه. ثالثاً: أنه لا يشترط لزيادة (كان) ألا تكون بين جار ومجرور، بل يكتفي بكونها بين متلازمين، سواء كانا جاراً ومجروراً أم لا.

ومن توظيفه الشاهد لبيان صحة الاستعمال النحوي من دون ذكر ما يترتب عليه: حديثه عن استعمال (هل) بمعنى (قد) يقول:" قد تكون (هل) بمعنى (قد) قال الله تعالى:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِن الدَّهْرِ﴾ (سورة الإنسان الآية:1)أي: قد أتى عليه حينٌ من الدهر.

سائل فوارسَ يربوعٍ بشدّتنا أهل رأونا بسفح القفّ ذي الأكم

(زيد الخيل1968م155)

أي: قد رأونا" (ابن جني1988م151).فابن جني يجوّز استعمال (هل) بمعنى (قد) ويجعله قليلاً، ويستشهد له بآية قرآنية، ثم يوظّف الشاهد الشعري لتأكيد الجواز، وتوضح وجه الاستشهاد.

وقد وظّف كثيرٌ من النحويين الشاهد على النحو الذي ذكره ابن جني، على نحو ما يلقانا عند المبرد، والأنباري، والمالقي، والمرادي (المبرد 1994م182/1، 291/3، والأنباري 1995م 385، والمالقي 1975م407، والمرادي 1992م344). هذا والذي حمل النحويين على القول بأن (هل) في البيت بمعنى (قد) دخول حرف الاستفهام عليها، وحرف الاستفهام لا يدحل على مثله. ووظّفه ابن الشجري في موضعين: الأول لغويٌ لبيان أن (الإكام) جمع (أَكَمة) ويجوز أن يجمع على (الأَكَم)

و (الأُكُم)، واحتج لذلك بمجيئها في البيت. والثاني: نحويٌّ لبيان استعمال (هل) بمعنى (قد) كما تقدم (ابن الشجري1992م1/163، 3/108). وابن جني في الخصائص جوّز أن تكون (هل) في الآية على بابها من الاستفهام، ثم وظّف البيت لبيان أنه قد يُعترض عليه بدخول حرف استفهام على مثله كما في الشاهد، وملخص ردّه على هذا أن الاستفهام للتقرير وهو ضرب من الخبر، أو أنّ (هل) بمعنى (قد) (ابن جني بدون2/462-465).

وقد يوظّفُ البيت لبيان استعمال لغوي ما، من دون أن يذكر حكماً نحويّاً ترتب عليه، ومن ذلك: أنه عند حديثه عن ظرف الزمان، أوضح أن الزمان هو مرور الليل والنهار، ووظّفَ شاهداً شعرياً للتدليل على هذا المعنى قال:" اعلم أن الزمان مرور الليل والنهار... قال الشاعر: (أبو ذؤيب1384هـ1/121)

هل الدهرُ إلّا ليلةٌ ونهارُها وإلّا طلوعُ الشمسِ ثم غِيارُها"

(ابن جني1988م49بتصرف)

فابن جني يوظّفُ البيت للتدليل لمعنى لغوي من دون بيان ما يترتبُ عليه من حكم نحوي. وقد وظّف ابنُ يعيش البيت على نحو ما فعل ابن جني (ابن يعيش1986م2/41) والشاهد يدور في كتب النحو على غير ما وظفه ابن جني، إذ يوظفه النحاة شاهداً لتكرار (إلّا) في الاستثناء، وأنها لم تفد سوى التوكيد؛ فألغي عملها، وعطف ما بعدها على ما قبلها (ابن مالك1990م2/296)

المحور الرابع: توظيف الشاهد في الإعراب التطبيقي

من صور توظيف ابن جني للشاهد الشعري توظيفه في الإعراب التطبيقي، ومنه توظيفه لبيان صحة وجه إعرابي وتقويته، ومن ذلك أن النحاة جوّزوا حذف ما يُعلم من المبتدأ والخبر (أبوحيان2002م3/276، 313)، ومنه قوله تعالى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (سورة محمد الآية:21) فإنه يحتمل أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ بكم من غيرهما. ويحتمل أن تكون (طاعة) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمرنا طاعةٌ أو منّا طاعة (السمين 1994م7/670).

وابن جني يذكر الإعرابين، ويوظّفُ شاهداً شعرياً للتدليل على صحة الوجه الإعرابي الثاني، فيقول:" واعلم أنّ المبتدأ قد يُحذفُ تارة، ويُحذفُ الخبر أخرى...قال الله سبحانه:﴿ طاعةٌ وَقَولٌ مَعْروفٌ﴾ أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ من غيرهما، وإنْ شئت كان التقدير: أمرنا طاعة وقولٌ معروف، قال الشاعر: (ابن أبي ربيعة1988م490).

فقالت على اسمِ الله أمرُك طاعةٌ وإنْ كنتُ قد كلّفتُ ما لم أعوَّد"

(ابن جني1988م32-33بتصرف).

فوظّف الشاهدَ للتدليل على صحة حذف المبتدأ في الآية. وقد وظّف ابن جني البيت في الخصائص على النحو الذي ذكره هنا (ابن جني 1996م362/2) وهذا الشاهد قليل الدوران في كتب النحو، وكثيرٌ من النحاة يوظّفونه على النحو الذي ذكره ابن جني، كما عند ابن الشجري وابن هشام (ابنالشجري1992م60/2، وابن هشام1998م452/6). وتوظيف البيت على هذا النحو فيه نظرٌ؛ لأنه لا يلزم من إعراب (الأمر) مبتدأ في البيت أن يكون كذلك في كلِّ تركيب لم يذكر فيه (الشمني1305هـ261/2).

ومن توظيف الشاهد الشعري لبيان صحة وجه إعرابي عند ابن جني أيضاً: أن قولنا: " لا حول ولا قوة إلا بالله" يجوز فيه خمسة أوجه إعرابية، وقد ذكر ابنُ جني هذه الأوجهَ الإعرابية ووظّف الشاهدَ الشعري للتدليل على صحتها فقال:" فإن عطفت وكررت (لا) جازت له فيه عدة أوجه: تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله... ويجوز: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله قال الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً اتَّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ

(سيبويه1998م 285/2)

ويجوز: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الشاعر:

وما هجرتُكِ حتّى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي فيه ولا جملُ

(النميري1980م198)

ويجوز: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الشاعر:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُبعينه لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

(الشنقيطي1999م476/2).

ويجوز: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله، قال الشاعر : (ابن أبي الصلت1934م54)

فلا لغوٌولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمُ"

(ابن جني1988م42-43بتصرف)

فذكر الأوجه الإعرابية الجائزة، ووظّف الشواهد الشعرية لبيان صحتها. وهذه الأبيات يوظّفها النحاة على النحو الذي ذكره ابن جني (سيبويه295/2، ابن هشام1994م110/2-113، السيوطي1415هـ202/3).

وقد يوظّفُ البيت لبيان مذهبه في إعرابٍ مختلفٍ فيه، من دون أن يشير إلى هذا الخلاف، ومن ذلك أنه تحدث عن المفعول معه فقال:" وذلك قولك: قمتُ وزيداً، أي: مع زيد. واستوى الماءُ والخشبةَ، أي: مع الخشبة، وجاء البردُ والطيالسةَ، أي: مع الطيالسة...قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكُلْيَتيْنِ من الطَّحالِ

(البكري1984م914)

أي: مع أبيكم" (ابن جني1988م51بتصرف)فابن جني مثّل أولاً لنصب المفعول معه بأمثلة مصنوعة وأقوال العرب، ثم ذكر الشاهد الشعري. وهو يوظّف البيت للاستشهاد لعمل المفعول معه، ويشرح المعنى مع النصب. وقد وظّف كثرٌ من النحويين الشاهد على هذا النحو الذي ذكره ابن جني، تجد هذا عند سيبويه، وابن يعيش (سيبويه1998م298/1، وابن يعيش 1986م50/2). ووظّفه ابن هشام والأشموني لبيان جواز النصب والرفع في (بني) والنصب

أرجح؛ لأن في الرفع توهيناً للمعنى (ابن هشام1994م243/2 والأشموني1419هـ225/1). ووظّفه السيوطي لبيان نصب المفعول معه بعد (كان) الناقصة (السيوطي1415هـ177/2)

ووظّفه ابنُ جني في سر صناعة الإعراب لبيان أن الواو أوصلت الفعل إلى الاسم فنصبه، ولم تجر الواو الاسمَ بعدها؛ لأنها قد أوصلتْ عملَ الأفعال إلى الأسماء (ابن جني1985م126/1) و في توظيف ابن جني للشاهد الذي معنا دليلٌ على أنه لا يُجيز فيه الرفعَ (بنو) بالعطف على (أنتم)؛ لضعف العطف من جهة المعنى، وبيانه أنه على الرفع يكون (بنو أبيهم) مأمورين معهم، وهذا غيرُ مراد، وإنما المراد أن يأمر المخاطبين أن يكونوا مع بني أبيهم مثل الكُليتين من الطَّحال. وكذا فإنّ في توظيف ابن جني للبيت على هذا النحو دليلاً على أن مذهبه جواز نصب المفعول معه بعد (كان) الناقصة، وهذا مذهب جمهور النحويين، ونسب السيوطي إلى بعضهم المنع؛ لأنه ليس فيها معنى حدثٍ تعدى بالواو، والصواب الجواز لمجيئه في السماع (السيوطي1415هـ177/2)

وهذا الشاهد الذي ذكره ابن جني كثير الدوران في كتب النحاة، ومثله شاهد أقل دوراناً لم يذكره ابن جني، وهو قول أبي ذؤيب:

فآليتُ لا أنفكُّ أحدو قعيدةً تكونُ و إياها بها مثلاً بعدي

(أبوذؤيب1384هـ219/1)

ومن ذلك أيضاً أن ابن جنى عند حديثه عن نصب المستثنى المتقدم قال:" فإن تقدم المستثنى لم يكن فيه إلا النصب تقول: ما قام إلا زيداً أحدٌ، وما مررت إلا زيداً بأحدٍ. قال الكميت: (الكميت1969م347)

فما لي إلا ألَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مشعَبَ الحق مشعبُ"

(ابن جني1988م56)

فابن جني ذكر الحكم وهو وجوب نصب المستثنى المتقدم، ومثّل له بمثالين مصنوعين، ثم ذكر البيت ووظفه لبيان مذهبه في إعراب المستثنى المتقدم، من دون أن يشير إلى وجود خلاف، وهو

حاصلٌ، حكى سيبويه لغة عن العرب يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، بالإبدال (سيبويه1998م337/2) وقاسه الكوفيون والبغداديون (السيوطي1415هـ191/2). والصواب ما ذهب إليه ابن جني؛ لأنه قبل تقدم المستثنى كان يجوز وجهان: النصب والبدل، فلما تقدم المستثنى؛ امتنع البدل؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، ولغة الإبدال مع التقديم حجة، لكنها تحفظ في موضوعها ولا يُقاس عليها؛ لأنها أقلُّ من لغة النصب (ابن يعيش بدون79/2)

وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيت على نحو ما صنع ابن جني ترى هذا عند المبرد، والصيمري، وابن هشام (المبرد1994م397/4-398، الصيمري1982م377/1، ابن هشام1994م269/2).

المحور الخامس: توظيف ابن جني للأبيات التي تُروى بأكثر من رواية

قد يوظّفُ ابن جني الأبيات التي تُروى بأكثر من رواية لبيان ما تستحقه الكلمة من أحكام نحوية، وما يترتب على هذا من اختلاف في العمل والإعراب. ومن ذلك أن (حتى) على أقسام منها: الجارة، والعاطفة، والابتدائية. ويختلف إعراب ما بعدها حسب نوعها (المرادي1992م542) وقد تحدث ابن جني عن هذا، ومثّل لعملها بأمثلة مصنوعة، ثم وظّف شاهداً شعرياً يُروى بأكثر من رواية لبيان هذا العمل والاحتجاج له، فقال:" ويُروى هذا البيت على ثلاثة أوجه:

ألقى الصحيفةَ كي يخففَ نعله والزّادَ حتى نعله ألقاها

(المتلمس1970م337)

برفع (النعل) ونصبها وجرها، فمن رفعها، فبالابتداء، وجعل (ألقاها) خبراً عنها. ومن نصبها، عطفها على (الزاد) وجعل (ألقاها) توكيداً له، وإن شاء نصبها بفعل مضمر يكون (ألقاها) تفسيراً له. ومن جرّها، فبحتى، وجعل (ألقاها) توكيداً" (ابن جني1988م62-63)فابن جني يوظّف البيت برواياته لبيان أنواع (حتى) وعملها، ويذكر تفسير العمل وما يترتب عليه. وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيت على نحو ما وظّفه ابن جني، ترى هذا عند الزجاجي، والأنباري، والمرادي، وابن هشام، وغيرهم (الزجاجي 1984م69، والأنباري 1995م268-269، والمرادي1992م553،

وابن هشام 1998م263/2) ووظّفه سيبويه في رواية الجر؛ لبيان صحة الجر في نحو قولهم: لقيت القومَ حتى عبدِ الله لقيته، وأنّ مجرورها غاية لما قبلها كأنّه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع، حتى انتهى الإلقاء إلى النعل. وجوّز الرفع والنصب من دون أن يشير إلى تعدد الروايات (سيبويه1998م97/1). وأنشده المالقي بالنصب ووظّفه للاحتجاج لمجيء (حتى) عاطفة وما بعدها داخلٌ فيما قبلها (المالقي1975م181-182)وعاد المرادي فوظّفه في رواية النصب لبيان أنّ المعطوف بحتى (نعله) مبايناً لما قبلها؛ فتقدر بعضيته ممّا قبلها بالتأويل؛ لأن المعنى ألقى ما يثقله حتى نعله، وذلك من جهة أنه يُشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبلها أو كبعضه (المرادي1992م547).

ومن توظيف ابن جني للأبيات التي تُروى بأكثر من رواية أيضاً: أنه إذا عُطف اسمٌ مقترنٌ بالألف واللام على المنادى المفرد العلم المبني على الضم؛ جاز في التابع الرفع على اللفظ، والنصب على المحل على اختلاف في الأفضل منهما (ابن السراج1996م336/1،الشاطبي2007م307/5) وقد ذكر ابن جني هذه القاعدة، ووظّف -فيما وظّف- شاهداً شعرياً رُوي بالوجهين، يقول:" فإن عطفتَ على المضموم اسماً فيه ألفٌ ولامٌ؛ كنتَ مخيراً: إن شئتَ رفعته، وإن شئتَ نصبته، تقول: يا زيدُ والحارثُ، وإن شئت: والحارثَ، قال الله تعالى:﴿ يَا جبَالُ أوّبي مَعَهُ وَالطَّيرَ﴾ (سورة سبأالآية:10) و الطيرَ، يُقرآن جميعاً بالرفع والنصب (ابن خالويه1934م121، والبنا1987م358، والخطيب2002م340/7-341)قال الشاعر:

ألا يا زيدُ والضحاكُ سِيرا فقد جاوزتُمَا خَمر الطريقِ

(الهروي1993م165)

يُروى (الضحاك) بالرفع والنصب" (ابن جني1988م81-82)

فابن جني ذكر القاعدة، ومثّل لها بمثال مصنوع، ثم وظّف أية قرآنية تُقرأ بالوجهين؛ لبيان جواز الوجهين، ثم وظّف الشاهد الشعري للتأكيد على صحة ما ذهب إليه.

وقد وظّف النحويون البيت على هذا النحو الذي ذكره ابن جني، كما عند الزجاجي، وابن يعيش، وابن هشام، والشاطبي وغيرهم (الزجاجي1984م153،151،وابن يعيش1986م129/3،وابن

هشام1963م210، والشاطبي2007م308/5) ووظّفه الهروي على نحوٍ بعيدٍ عن هذا، فقد ساقه للاستشهاد لمجيء (ألا) تنبيهاً وافتتاحاً للكلام، فتدخل على كلام مُكتفٍ بنفسه، ومن ثمَّ لم يُشر إلى تعدد الرواية (الهروي1993م165).ووظّفه السيوطي رداً على الكوفيون الذين يوجبون النصب في المعطوف المقترن بالألف واللام على المنادى المفرد العلم المبني على الضم، فقد رُوي البيت بالرفع، وفي هذا دليل على عدم وجوب النصب (السيوطي1415هـ199/3)

ومن توظيف ابن جني للشواهد الشعرية التي تُروى بأكثر من وجه أيضاً: أن (ليت) إذا لحقتها (ما) جاز فيها الإعمال؛ لبقاء اختصاصها، وزيادة (ما)، والإلغاء لكفّها بها، وقد عرض ابن جني لهذا فقال:" وأمّا (ليتما)... فإن جعلت (ما) فيها كافة؛ بطل عملها، وإن جعلتها زائدة للتوكيد؛ لم يتغير نصبها، تقول: ليتما أخوك قائمٌ، وإن شئت: ليتما أخاك قائمٌ، ويُنشد بيت النابغة على وجهين بالرفع والنصب: (النابغة1985م24)

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقدِ"

(ابن جني1988م153بتصرف)

فابن جني ذكر جواز الإعمال والإلغاء في (ليتما) ومثّل لهذا بمثالين مصنوعين، ثم وظّف شاهداً شعرياً يروى بالوجهين لبيان القاعدة وتأكيدها. وقد وظّف كثيرٌ من النحويين البيت على نحو ما صنع ابن جني، على النحو الذي يلقانا عند سيبويه، والهروي، وابن عصفور، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم (سيبويه137/2، والهروي1993م89-90، وابن عصفور1972م101/1، وابن هشام1998م514/3، والسيوطي1415هـ458/1). وأنشده الهروي وابن هشام في موضع آخر (أو نصفه) ووظّفاه للاحتجاج لمجيء (أو) بمعنى الواو على مذهب الكوفيين (الهروي1993م114، وابن هشام1998م405/1، 411) هذا وقد أوضح ابن يعيش وجهاً لرفع (الحمام) مع الإعمال، وهو أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمام، والذي يبدو لي أن هذا تكلفٌ لا حاجة إليه؛ لأن في القول بالإلغاء مندوحة عنه (ابن يعيش1986م58/8)

وقد يوظّف ابنُ جني الشاهد الذي يُروى بأكثر من رواية للاحتجاج به للغتين من لغات العرب، ومن ذلك أن الاستثناء إذا كان منقطعاً وأمكن تسليطُ العامل على المستثنى فإن لغة أهل الحجاز وجوب نصب المستثنى، ولغة بني تميم جواز الإتباع، وقد وظّف ابنُ جني شاهداً للاحتجاج للغتين وهو قول النابغة:

وقفتُ فيها أصيلالاً أُسائلُها أعيتْ جو اباً وما بالربعِ من أحدِ

إلا الأواريّ لأياً ما أبيّنُها النؤي كالحوض بالمظلومة الجلدِ

(النابغة1985م14،15)

وقد ظّف ابنُ جني الشاهد أولاً للاحتجاج لوجوب النصب على لغة أهل الحجاز ثم قال:" وقد يجوز البدل وإن لم يكن الثاني من جنس الأول، فتقول: ما بالدار أحدٌ إلا وتدٌ، وذلك في لغة بني تميم، وينشدون قول النابغة (الأواريّ) بالرفع" (ابن جني1988م56)

وقد وظّف النحويون البيتين على نحو ما صنع ابن جني، كما عند سيبويه، والمبرد، والشاطبي (سيبويه1998م321/2،والمبرد1994م414/4،والشاطبي2007م361/3).ووظّفهما ابن السراج لبيان أن الاستثناء منقطع، والكلام الذي قبل (إلا) يدل على ما يستثنى منه، فكأنه قال: ما بالربع من شيء من الأشياء، واكتفى بأحد؛ لأنه من الأشياء. ووظف البيت الأول في موضع آخر للاحتجاج لإبدال اللام في (أصيلال) من النون (ابن السراج1996م291/1-293، 375/3) و أنشد ابن يعيش الشطر الأول من البيت الثاني:* **إلا الأواري لا إنْ ما أبينها***

واحتج به للجمع بين ثلاثة أحرف للنفي (لا) و (إنْ) و (ما) بغرض التوكيد، ونُصب المستثنى، وإلا لنفي كلٌ منها ما قبله (ابن يعيش1986م129/8)

وقد يوظّف رواية لشاهد ما يُروى بأكثر من رواية؛ لبيان ما خرج عن القاعدة؛ ولا يشذذ الرواية أو يضعفها؛ لأنه لغة لبعض العرب، ولكنه يذكر وجهاً يردها إلى الأصل المتفق عليه، ومن ذلك أن مميز (كم) الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً، ويجوز جرّه بـ(من) إن جُرت (كم) بالحرف، أما مميز (كم) الخبرية فيكون مجروراً مفرداً أو جمعاً، وقد ورد ما خرج عن هذه القاعدة، وقد عرض ابن

جني لبعضٍ من هذا فقال:" فإنْ فصلتَ بينها وبين النكرة التي تنجرُّ بها في الخبر؛ نصبتها، تقول: كم قد حصل لي غلاماً، وكم قد زارني رجلاً، أردت: كم غلامٍ قد حصل لي، وكم رجلٍ قد زارني.... ومن العرب ينصب بها في الخبر بغير فصل، قال الفرزدق:

كم عمةً لك يا جريرُوخالةً فدعاءً قد حلبتْ عليَّ عشاري

(الفرزدق1987م1/361)

يُروى برفع العمة ونصبها، فمن جرها أو نصبها، جعل (كم) خبراً في الوجهين، وقد يجوز أن يكون من نصبها أراد الاستفهام بها. ومن رفع العمة، فإنما أراد كم حلبة، ورفع العمة بالابتداء، وجعل قوله: (قد حلبت) خبراً عنها" (ابن جني1988م102-103)

فابن جني وظّف البيت في الأساس لبيان ما خالف القاعدة من نصب مميز (كم) الخبرية، وأوضح الأوجه الجائزة في (عمة) فبيّن أنها تروى بالجر والنصب والرفع، وذكر وجه كلٍ، وأوضح أن نصب مميز (كم) الخبرية المفرد لغة لبعض العرب، ولم يرد اللغة وإنما ذكر وجهاً يردها إلى الاستفهامية، ووجه الاستفهام أنه محمول على التقرير أو التهكم وإنْ لم يرد الاستفهام حقيقة، فهو يريد أن يوضح أن الحلب نفسه ثابت، إلا أنه قد ذهب عنه عدد الحلبات، فتكون (كم) في موضع رفع بالابتداء، و (قد حلبت) في موضع الخبر (الرضي1995م3/163)

وقد وظّف النحويون البيت على نحوٍ ممّا فعل ابنُ جني، على نحو ما تجد عند ابن السراج، وابن يعيش، والرضي، وابن هشام (ابن السراج1996م1/318-319، وابن يعيش4/134، والرضي1995م3/163،وابن هشام1994م4/271)ووظّف سيبويه الشاهد للاحتجاج لنصب (كم) الخبرية مع عدم الفصل وذكر أنه هذا لغة لبعض العرب، وأوضح أنهم كثير ومنهم الفرزدق (سيبويه1988م2/162). ووظّفه ابن عصفور مرتين الأولى لبيان فساد مذهب الزجاجي في أن مميز (كم) الخبرية لا يكون منصوباً، فأفسد هذا ابن عصفور محتجاً بما حكاه سيبويه من النصب في البيت. ووظّفه مرة ثانية محتجاً به في رواية الرفع لجواز حذف تمييز (كم) الخبرية إذا كان في الموضع ما يدل عليه، وكان تمييز (كم) ظرفاً (ابن عصفور1998م2/147،149) ووظّفه

السيوطي للاستشهاد لمجيء مميز (كم) الخبرية مفرداً مجروراً، ثم أوضح أنه يُروى بالنصب على لغة بني تميم (السيوطي1415هـ2/275-277)

على أنّ ابنَ جني في سر صناعة الإعراب يوظّف البيت لبيان أن أصحابه يتوقفون أمام ما يحكيه اللحياني وذلك في معرض حديثه عما حكاه اللحياني من فتح الباء الجارة الداخلة على المضمر في: مررتُ بَه، قال:" على أنّ أصحابنا في كثير ممّا يحكيه اللحياني كالمتوقفين، حكى أبو العباس عن إسحاق بن إبراهيم قال سمعتُ اللحياني ينشد:

كم عمةٍ لك يا جريرُوخالة فدعاءً قد جُليت عليَّ عشارِ

فقلتُ له ويحك، إنما هو قد حلبتْ، فقال لي وهذه أيضاً رواية" (ابن جني1985م1/330-331)

الخاتمة

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث والصلاة والسلام على حبيب الحق سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وبعد..

فقد توصلت الدراسة في هذا البحث إلى جملة من النتائج منها:

- أن كتاب (اللمع) من أعظم كتب ابن جني، حوى كثيراً من آرائه واختياراته في صورة واضحة، خالية من الغموض والإطالة.
- لم يستشهد ابن جني بشعر لشعراء من خارج حدّ الاحتجاج الزماني والمكاني، فكل شواهده من عصر الاحتجاج.
- أكثر مواضع توظيف ابن جني للشواهد الشعرية كانت لبيان اطّراد القاعدة والحكم.
- اختلفت طريقة توظيف ابن جني للشواهد التي تخالف مذهبه النحوي، وتنوعت طرق تعامله معها، فقد يؤولها بما تستقيم به القاعدة، وقد يصفها بالضرورة، أو اللحن، أو القلة.
- كان ابن جني يمهد دائماً للبيت بأمثلة مصنوعة، وهذا راجعٌ إلى أن الكتاب كتابٌ تعليمي.
- إذا احتجَّ ابنُ جني بشاهد قرآني وآخر شعري؛ فإنه يقدم القرآن على الشعر.

- قد يوظّفُ ابن جني الشاهدَ، ثم يوضح وجهَ الاحتجاج به، وقد يتركه غفلاً من ذكر موضع الاحتجاج أو بيانه.
- الأكثر ألا ينسب الشاهدَ لصاحبه وقد ينسبه في القليل. وقد نسب شاهداً على غير وجهه وهو:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتُ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ

فقد نسبه إلى أمية ابن أبي الصلت، والصواب أنه للفرزدق وهو في ديوانه.

- قد يوظّف ابن جني الشاهد الشعري ويحتج به لأكثر من قضية في أكثر من موضع.
- وظّف كثيرٌ من النحويين الشواهد الشعرية على نحو ما صنع ابنُ جني، وهذا لا يمنع من أن بعض النحويين وظّفها في غير ما وظّفها فيه ابن جني.
- قد يختلف توظيفُ ابنِ جني للشاهد الشعري في (اللمع) عنه في كتبه الأخرى.

المصادر والمراجع

- الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، **شرح الكافية**، تحقيق يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط الثانية، 1995.
- الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1419هـ
- أمية بن أبي الصلت، **ديوان أمية ابن أبي الصلت**، جمعه بشير يموت، بيروت، ط الأولى، 1934.
- الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء أبو البركات **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، 1995م
- الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق جودة مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 2002.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير، دار طوق النجاة، لبنان، ط الأولى، 1442هـ
- البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 1989.
- البكري، أبو عبيد، **سمط اللآلي**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط الثانية، 1984.
- البنا، أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر**، حققه شعبان محمد، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط الأولى، 1987.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد، ي**تيمة الدهر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1987.
- ابن جني، عثمان أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ابن جني، عثمان أبو الفتح، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الأولى، 1985.

- ابن جني، عثمان أبو الفتح، **اللمع في العربية**، تحقيق سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط الأولى، 1988.
- ابن جني، عثمان أبو الفتح، **المحتسب**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط الأولى، 1386.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق، فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، 1989.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، 1956.
- ابن خالويه، الحسن بن أحمد، **مختصر في شواذ القرآن**، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، تحقيق فايز دياب، دار السلام، مصر، ط الأولى، 2002م.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، **المرتجل**، تحقيق علي حيدر، دمشق، ط 1 الأولى،1972م
- الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات**، دار سعد الدين، بيروت، ط الأولى، 2002.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، 1986.
- ابن أبي ربيعة، عمر، **ديوان عمر ابن أبي ربيعة**، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، مصر، ط الرابعة، 1988.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس، **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة، بيروت، د ط، 1986.
- رؤبة بن العجاج، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثانية، 1980.
- الزجاجي، **كتاب الجمل**، تحقيق علي توفيق، مؤسسة الرسالة بيروت، ط الأولى، 1984م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط الأولى، 1998.

- زيد الخيل، زيد بن مهلهل، **ديوان زيد الخيل**، جمع نوري حمودي، مطبعة النعمان، النجف، 1968م.
- أبو زيد، سعيد بن أوس، **النوادر في اللغة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، 1967.
- ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1996.
- السكري، أبو سعيد، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د ط، 1384هـ.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، **غريب الحديث**، تحقيق محمد عظيم الدين، حيدر آباد، الهند، 1964.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر**، حققه عادل أحمد عبد الموجود
- وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1992.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط الثالثة، 1988.
- السيرافي، أبو سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الأولى، 1979.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1415هـ
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية**، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، السعودية، ط الأولى، 2007.
- ابن الشجري، علي بن محمد، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 1992.
- الشمني، أحمد بن محمد، **حاشية الشمني على مغني اللبيب**، المطبعة البهية، مصر، 1305هـ.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع**، وضع حواشيه محمد باسل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط الأولى، 1999.
- الصيمري، عبد الله بن علي، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، ط الأولى، 1982م

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط الأولى، 1998.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس، ط الأولى، 1980م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بيروت، ط الأولى، 1972.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل**، تحقيق يوسف الشيخ، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، 1994م
- ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط الأولى، 1998.
- العيني، محمود بن أحمد، **المقاصد النحوية**، تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط الأولى، 2010.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين مرتباً على حروف المعجم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2003م
- الفرزدق، همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، دار صادر.بيروت، ط الأولى،1987م
- الفيروز آبادي، محمود بن يعقوب، **القاموس المحيط**، نسخة مصورة من طبعة المطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط الثالثة، 1301هـ
- القطامي، عمير بن شييم، **ديوان القطامي**، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، 1960.
- القفطي، علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، 1986.
- الكميت بن زيد، **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتحقيق داوود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، د ط، 1969.
- لبيد بن ربيعة، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، حققه إحسان عباس، وزارة الإعلام، الكويت، 1984.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني**، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ط الأولى، 1975م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط الأولى، 1990.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ط الأولى، 1982.
- المبرد، أبو العباس محمد بن زيد، **الكامل**، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثالثة، 1997م
- المبرد، أبو العباس محمد بن زيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط الأولى، 1994م
- المتلمس، جرير الضبعي، **شغر المتلمس**، تحقيق حسن كامل، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، ط الأولى، 1970م
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط الثانية، 1400هـ
- المرادي، أبو محمد بن قاسم، **الجنى الداني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1992م
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، نشره احمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، 1991.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، مراجعة نخبة من الأساتذة، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى، 2003م
- النابغة، زياد بن ضباب، **ديوان النابغة تحيق محمد أبو الفضل**، دار المعارف، مصر، ط الثانية، 1985م
- النميري، الراعي، **ديوان الراعي النميري**، عبيد بن حصين، جمعه راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط الأولى، 1980.
- الهروي، علي بن محمد، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، د ت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق عباس مصطفى، المكتبة العربية، بيروت، ط الأولى، 1986.

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شرح قطر الندى**، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1963م
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، المكتبة المنيرية، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء، المطبعة المنيرية، مصر، ط الأولى، 1985م